

الاختبار الأخير للفصائل الفلسطينية

عدلي صادق
كاتب وسياسي
فلسطيني

تلتقي الفصائل الفلسطينية في القاهرة لمناقشة عدد كبير ومتنوع من الملفات، يشمل أسس إعادة بناء النظام السياسي والمسائل الإجرائية للانتخابات. يأتي ذلك كله بينما الفلسطينيين ليسوا في حال من التفاؤل بنجاح هذه المباحثات، بالنظر إلى الكثير من الإحباطات الناشئة عن تردي حياتهم المعيشية والسياسية، فضلا عن بعض التصريحات والاشترطات التي سمعت من قبل معارضي الرئيس الفلسطيني. وتُستعاد خلال اجتماعات القاهرة، من بين ما يُستعاد، موضوعات ما

يسمى بـ "الحوارات" السابقة التي جرت وانتهت إلى اتفاقات عدة، لم تُنفذ. غير أن ما يُحفز جميع الفصائل، هذه المرة، على تفادي الفشل، أن العناوين الحاضرة في القاهرة، باتت محشورة بين خيارين: إما النجاح الذي يعصم من الزلزل، ويمكن المجتمعين من العبور إلى مرحلة جديدة، وإما الفشل الذي سيرسم خاتمة المراحل الصعبة، ويذهب بالفلسطينيين جميعا إلى فقدان

مزوج للذات الكئيبة، ينفي حضورها على صعيدي البُعد الاجتماعي للعمل الوطني، استقطابا وتاطيرا، والبُعد النضالي الذي يطمحون إليه. ففي الأسبوع الأخير المنتهي يوم الجمعة، كان فلسطينيو غزة على موعد مع التماسي الثقيل والمضني، بسبب ما جرى للمساافرين العائدين من مصر، وكانوا عالقين فيها، أثناء فترة إغلاق معبر رفح، التي امتدت لأكثر من ثلاثة أشهر. فقد استغرقت الرحلة التي قطعوها من قناة السويس إلى معبر رفح، أربعة أيام في مناخ شتوي وماطر، بينما المسافة لا تزيد عن 250 كيلومترا يُفترض أن تقطعها السيارات في أقل من ثلاث ساعات، وهذا ما يحدث مع سائر المسافرين إلى رفح المصرية. فقد تعرضت الفصائل للسخرية والنقد المرير، بسبب هذه المعاناة، لا سيما وأن وفود الفصائل، في ذهابها ومجيئها، من غزة وإليها، لا يستغرق سوى عدة ساعات، بحكم ما تحظى به من تسهيلات.

وينطلق فلسطينيو غزة في تقديم وسخرتهم، من وقائع الانقسام ومحفوظات اللعنة التي يسمعونها من فصائلهم ليل ليل نهار، بينما الإنسان الفلسطيني يهأن ويشقى دون ذنب.

ربما يكون عنوان المصاعب الكبرى التي تواجه المجتمعين، أن رجلا واحدا لا يزال هو الذي يمتلك الإجابات عن أسئلة المرحلة ومتطلباتها، بقطع النظر عن اشتراطات الطرف الآخر الحمساوي في غزة، قبل أن تبدأ العملية الانتخابية.

فريس السلطة، هو الذي يآذن أو لا يآذن، بتمرير ما يتم الاتفاق عليه، وهو حصرا يعتبر شقاء غزة عاملا مهما يحتاج إليه في الضغط على الفصائل والمجتمع في غزة، فللرجل حساباته التي تقرها اشتراطات المكان الذي يؤدي فيه دوره المنسحب على سائر الأطراف المكانية والسياسية، للمشهد الفلسطيني برمته، وهذه نقطة أشجعها المعلقون تقريبا.

من بين الملفات المطروحة بقوة، أمام الاجتماعات الفلسطينية التي من المفترض أن تبدأ الاثنين، ملف المراسيم الرئاسية التي تجاوزت عن الوثيقة الدستورية، ولاسيما تلك المتعلقة بالحكمة الدستورية، وبما يسمى "التعديلات" التي طالت استقلالية القضاء، وحل المجلس التشريعي والتضييق على أصحاب الرأي من موظفي السلطة ومتقاعدتها، بقطع

رواتبهم. وهذه مسائل يتوقف عليها جوهر العملية الانتخابية، شأنها شأن التوافق على مرجعية العمل السياسي وسفقه الذي لا يعلو عن سقف أو سفلو! فالمجتمعون ليسوا أمام أفق مفتوح سياسيا، وليس هناك من راع، في المنطقة والعالم، لعملية مصالحة وتوافق فلسطيني يرفع السقف ويُعلي الهدير. وهنا تكمن الصعوبة بالنسبة إلى الأطراف التي تريد وفاقا وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بخطابها العريض. فإما هذا وإما ذاك. وعندما يتعلق الأمر بالسلطة، فمن يريد أن يشارك في الحكم أو يندمج في النظام السياسي الفلسطيني، يتعين عليه تنقيح خطابه السياسي، ثم هو حر في اختيار ثقافته في داخل حزبه.

وللاسف، لا يملك الفلسطينيون ما يتيح للأحزاب العنصرية المتطرفة في إسرائيل، التي بمقدورها وفق المرجعيات الدستورية، الدخول بخطابها المتطرف إلى داخل الحكم والنظام السياسي، فإن حاولوا أن يفعلوا ذلك، سيتولى آخرون، في المنطقة والعالم، ممارسة الضغوط تحت عناوين الواقعية وضرورة إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وكل هذه العناوين ضاغطة فعلا وتقوم عليها الدلائل.

لذا لا معنى لأن ينافس طرف ذو خطاب سياسي - أيديولوجي على دور في السلطة الفلسطينية، أو لاستحواذ على الحكم فيها، لكي يجعل حياة هذه السلطة مع سكان مناطقها، بين عادية ومعدو عليها. فلو كان رئيس السلطة الحالي، حريصا على ذلك، دون الإطاحة بشروط الحكم الرشيد، المعزز بالمؤسسات الدستورية الساهرة على جودة الحياة، فلا عتب عليه بمقاييس اشتراطات قيام السلطة الفلسطينية، وسبكون التجاوز عنها وصفة للحطام تقيض القيام.

عندما يكون الحديث عن سلطة، يصح القول إن استطاع الطرفان اللذان يتشدد كل منهما في خطابه ونهجه، التحلي عن طابعه، فإن الاجتماعات ستنتهي إلى نتيجة إيجابية. وعليه فإن هذه النتيجة منوطة بعباس وحماس، أي الذي يريد أن يحكم بمراسيم من رأسه، وبشطب المؤسسات والقانون الأساسي، أو الذي يريد أن يختار استراتيجيته من رأسه دون إكترات للمعطيات الموضوعية، ويظل يحكم أو يشارك في نظام السلطة بسفقه المحدد.

التجربة أكبر برهان، فعندما حاولت حماس أن تفعل ذلك بعد انتخابات 2006 تعطل النظام الفلسطيني ثم انشطر واختلف القاموس على الشطرين، في كل شيء، لكنهم توافقا على الإطاحة بالحياة الدستورية، وماذا كانت النتيجة، غير عذابات الناس في سكونهم وحركتهم وحياتهم، والخسارة في السياسة وفي الحرب معا؟

يقول الفلسطينيون ذلك مع تمنياتهم للمجتمعين بالنجاح، لكي ينهض المجتمع الفلسطيني ويحظى بنظام وطني يؤمن له المكنى الصاعد، في البناء والصمود وحفظ الكرامة والنود عن حقوقه الوطنية وتظهر مظلوميته الضاغطة على الصمير الإنساني، وصولا إلى امتلاك القدرة على الاستمرار في العمل الوطني الفعال، والاستفادة من السياسة في بعدها الدولي.

لعل من بين ما يؤشر على صعوبة التوصل إلى اتفاق، أو صعوبة تنفيذ أي اتفاق على إعادة بناء النظام الفلسطيني، أن طرفي الخصومة، لم يتقدما خطوة على الأرض، تنم عن الرغبة في تغيير طابعهما. فالناس تراقب، ولفرط ما أحبطت وترامت ملفات الانسداد، لم يعد هناك موضوع للقول بأن حلا سحريا يمكن أن ينتج عن اجتماعات القاهرة.



أول غيث سياسات بايدن: الحوثي ليس إرهابيا!

حاولوا اغتيال الحكومة اليمنية الشرعية برمتها بإلقاء الصواريخ على مدرج مطار عن المدني حال وصول الطائرة التي تقل الوزراء لاستلام مهامهم.

حملة بايدن الدبلوماسية في الشرق الأوسط، كما ظهر في خطابه، لن تعطي ملفي العراق وسوريا القدر اللازم من الحسم في الوقت الراهن، رغم أن إعادة ترتيب العلاقة مع إيران لا تفصل على أية حال عن هذين الملفين حيث الميليشيات الإيرانية تتخذ من العاصمتين معسكرات لوجيستية ودعوية لها، بل وتسيطر على القرار السياسي الرسمي وتوجهه، وإن احتاجت تلجا إلى تصفية العقول النيرة من مفكرين وسياسيين، تلك التي ما انفكت تضيء الطريق للمتعمد المشروع على

عطرسه ملالي إيران على أرضها. ولا ننسى في هذا السياق أن الدولة اللبنانية بأسرها هي أيضا مخطوفة ومعضلة بامر من وكلاء طهران في بيروت، وأن يد الغر التي امتدت مؤخرا لتصفية المفكر الشيوعي الحر، لقمان سليم، ستكون قادرة على استعمال كاتم الصوت مجددا لتفرض رصاصات حقدتها في رؤوس أخرى لا ترضى اختزال الطائفة في قوام ميليشيا مسلحة خارجة عن القانون.

ستدرك إدارة بايدن قريبا أن تلك الملفات المعقدة لن تجد طريقها للحل إلا من خلال صياغة اتفاق جديد واستثنائي مع طهران يتضمن مسالمتها عن مشاريع صواريخها الباليستية وعن تمويلها ودعمها للمجموعات المسلحة العابرة للحدود والمسؤولة عن العشرات من الهجمات التي رُوغت المدنيين في دول الجوار، هذا إضافة إلى ضرورة إشراك الدول المعنية في التحالف العربي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، لتكون طرفا مؤثرا وفاعلا في أي اتفاق

سيصار إليه ما بعد اتفاق "فيينا 2015" المنتهي الصلاحية. وستكون مهمة إدارة بايدن الدبلوماسية في اليمن صعبة للغاية، لجهة إقناع المواطن الأميركي العادي، والمشرعين الأميركيين ولاسيما المحافظين منهم، بأن أموال دافعي الضرائب التي تستخدم في تأمين المساعدات الإنسانية للشعوب المحتاجة ستنتهي بيد مجموعة "لا إنسانية" لا تفقه إلا لغة السلاح، تمارس القتل والإرهاب بالجملة، ترؤع الأمن، وتستهدف المدنيين العزل في أرجاء اليمن الذي كان يوما "سعيدا".

الاقتتال فيها مثل العراق وسوريا؛ وكلا البلدين يشكوان، كما اليمن، من تدخل الميليشيات الإيرانية وأذرعها العسكرية الطولى التي تختطف المشهد السياسي، وتدبر حروبا منتقلة بالوكالة عن طهران، بهدف السيطرة وبسط النفوذ عن طريق خلخلة ميزان الأمن والاستقرار وإشاعة الانقسام الاجتماعي والتلذذ العقائدي.

إما إذا كانت سياسات بايدن ورأس دبلوماسيته بليكن هي مجرد الانقلاب على القرارات التي اتخذتها إدارة الرئيس السابق ترامب دون النظر إلى حيثيات وظروف اتخاذ تلك القرارات، بل ودون التمعن بشكل كاف بنتائج القيادة بسرعة فائقة في الاتجاه المعاكس قبل تعبيد الطريق وتيسيره للهرولة الدبلوماسية المرتقبة خارج الحسم العسكري، فهذه معضلة كبرى ستقع فيها الإدارة الديمقراطية مع مرور الوقت في التعامل مع الأحداث المصليية في الشرق الأوسط، والتي قد لا تحتمل ديول تغيير مياغت لعجلات القيادة الأميركية في الاتجاه المناقض لما

كانت عليه مجرد قلب السياسات التي كانت قائمة في العهد الجمهوري السابق، المستنصر

الأسبق في وزارة الخارجية الأميركية، حازم الغبرا، الذي عمل تحت إدارة بليكن في عهد باراك أوباما، حدثني عن تحفظه على القرار الأخير، بشأن اليمن، قائلا "إن قرار الإدارة الجديدة بالانسحاب من التحالف العربي وإلغاء تصنيف جماعة الحوثيين تنظيما إرهابيا مستغرب جدا في الوقت الذي تستمر الجماعة في تبني شعار: الموت لأميركا!". وتابع "من المحيط أن إدارة بايدن ترى أن هذا القرار يهدف إلى المساعدة في إيصال المساعدات إلى اليمنيين في حين أن الحوثيين لديهم تاريخ طويل في سرقة المساعدات واستخدامها لتحقيق مكاسب سياسية؛ بالإضافة إلى ذلك لا ينبغي أن ننسى أن الحوثيين

الخارجية هذا القرار بقوله "إن نظرنا إلى الحوثيين وسلوكهم المستهجن بما فيه شتمهم الهجمات على المدنيين وخطف مواطنين أميركيين هو خارج إطار هذا القرار"، وتابع المتحدث مقيدا "أكدنا التزامنا بمساعدة السعودية في الدفاع عن أراضيها ضد هجمات جديدة". قد يكون الإعلان الرسمي عن سياسة واشنطن تجاه الحرب في اليمن والقوى المنخرطة فيها، بمثابة نموذج أولي لما سيكون عليه نهج إدارة بايدن في الشرق الأوسط ولاسيما في ما يتعلق بالملفات الساخنة لدول لم يخمد حريق

إدارة بايدن ستدرك قريبا أن الملفات المعقدة لن تجد طريقها للحل إلا من خلال صياغة اتفاق مع طهران يتضمن مسالمتها عن مشاريع صواريخها الباليستية وعن دعمها للمجموعات المسلحة العابرة للحدود

الولي الفقيه القابع في طهران. وإثر وقت قصير من القرار الأميركي المفاجئ، سارع وزير الشؤون الخارجية لدولة الإمارات، أنور قرقاش، ليحاكي خطاب بايدن في تغريدة على حسابه الخاص موضحا الموقف الرسمي لدولته من الحرب، وكتب "لقد أنهت الإمارات تدخلها العسكري في اليمن منذ أكتوبر الماضي، وحرصا منها على إنهاء الحرب، دعمت الإمارات جهود الأمم المتحدة ومبادرات السلام المتعددة، وبقيت واحدة من أكبر المانحين للمساعدات الإنسانية للشعب اليمني".

من جانبه، باشر وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بليكن، في اليوم التالي لخطاب الرئيس بتفعيل إجراءات إزالة تنظيم الحوثيين في اليمن من لائحة الإرهاب التي أدرجهم عليها الرئيس السابق ترامب في قرار اتخذته قبل يوم واحد من خروجه من البيت الأبيض، وقد وصفته منظمات العمل الإنساني أنه "حاجز" في طريق تقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين. وقامت الخارجية على الفور بإبلاغ الكونغرس رسميا بنية الوزير بليكن إلغاء التصنيف، وفسر المتحدث الرسمي باسم

مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

يطرح الخطاب الأول للرئيس الأميركي، جو بايدن، الذي القاه من مقر وزارة الخارجية الأميركية، العديد من الأسئلة حول استراتيجية الإدارة الديمقراطية في التعامل مع الملفات السياسية الخارجية في مناطق شديدة التعقيد جيوسياسيا وأمنيا، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط.

ملف اليمن الشائك جاء ضمن فواتح الرئيس بايدن في خطابه، فقد أعلن عن إنهاء المساعدات الأميركية لدول "التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن" وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ووقف الإمداد العسكري للتحالف في حربه التي يخوضها لمواجهة التخلو الإيراني هناك بواسطة جماعة "انصارالله"، نزاع الحرس الثوري في اليمن، والتصدي لحرب بالوكالة تقودها هذه الجماعة المتشددة والعقائدية المسلحة باسم

الولي الفقيه القابع في طهران. وإثر وقت قصير من القرار الأميركي المفاجئ، سارع وزير الشؤون الخارجية لدولة الإمارات، أنور قرقاش، ليحاكي خطاب بايدن في تغريدة على حسابه الخاص موضحا الموقف الرسمي لدولته من الحرب، وكتب "لقد أنهت الإمارات تدخلها العسكري في اليمن منذ أكتوبر الماضي، وحرصا منها على إنهاء الحرب، دعمت الإمارات جهود الأمم المتحدة ومبادرات السلام المتعددة، وبقيت واحدة من أكبر المانحين للمساعدات الإنسانية للشعب اليمني".

من جانبه، باشر وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بليكن، في اليوم التالي لخطاب الرئيس بتفعيل إجراءات إزالة تنظيم الحوثيين في اليمن من لائحة الإرهاب التي أدرجهم عليها الرئيس السابق ترامب في قرار اتخذته قبل يوم واحد من خروجه من البيت الأبيض، وقد وصفته منظمات العمل الإنساني أنه "حاجز" في طريق تقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين. وقامت الخارجية على الفور بإبلاغ الكونغرس رسميا بنية الوزير بليكن إلغاء التصنيف، وفسر المتحدث الرسمي باسم

